A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/48765
15 December 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون
البند ١٥٩ من جدول الأعمال

تمويل المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الانساني الدولي التي ارتكبت في اقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية في تقرير الأمين العام (في شكل أولي) بشأن تمويل المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الانساني الدولي التي ارتكبت في اقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ (A/C.5/48/44). ويبين التقرير النفقات لعام ١٩٩٣ والاحتياجات التقديرية لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥.

٢ - وتستذكر اللجنة الاستشارية أنها، في تقريرها المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٣ (A/47/980)، قد وجهت انتباه الجمعية العامة الى مسألة تمويل المحكمة. والى حين أن تتخذ الجمعية العامة قرارا بشأن طريقة التمويل، وافقت اللجنة الاستشارية على طلب الأمين العام الدخول في التزامات، بموجب أحكام قرار الجمعية العامة ١٨٧/٤٦ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، بمبلغ لا يتجاوز ٠٠٠ ٥٠٠ دولار لتغطية الاحتياجات الفورية والعاجلة للمحكمة.

٣ - وفي ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، أيدت الجمعية العامة، بقرارها ٢٣٥/٤٧، توصيات اللجنة الاستشارية، وطلبت الى الأمين العام أن يقدم الى الجمعية في دورتها الثامنة والأربعين تقديرات مفصلة لتكاليف المحكمة الدولية تكون منفصلة عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ وتمول عن طريق الأنصبة المقررة. والى حين اتخاذ قرار نهائي بشأن طريقة توزيع مصروفات المحكمة الدولية، تعين تمويل أنشطتها من حساب منفصل خارج الميزانية العادية. وبالاضافة الى ذلك، دعت الجمعية العامة الدول الأعضاء والأطراف المهتمة الأخرى الى تقديم التبرعات الى المحكمة الدولية، نقدا وفي شكل خدمات ولوازم على حد سواء.

٤ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه تم حتى الآن تسجيل تعهدات تبلغ ٣ ملايين دولار في الصندوق الاستئماني الذي أنشأه الأمين العام لذلك الغرض.

٥ - وكما هو موضح في الفقرة ٥٠ من تقرير الأمين العام (A/C.5/48/44)، تستمر الجهود لتحديد حيز مكاتب مناسب في لاهاي؛ واللجنة الاستشارية على ثقة من أنه ستبذل كل الجهود للحصول على أماكن مناسبة بأكثر الأسعار اقتصادا، سواء في لاهاي أو في مكان آخر.

٦ - وفي الفقرات من ١٢ الى ٢٢ من تقرير الأمين العام، تلاحظ اللجنة الاستشارية حالة أنشطة المحكمة الدولية واحتياجاتها من الموارد لعام ١٩٩٣. وتلاحظ اللجنة أن مجموع النفقات المتكبدة فيما يتعلق بهذه الأنشطة يبلغ ٨٠٠ ٤٥٠ دولار.

٧ - وتبلغ الاحتياجات التقديرية لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ ما مقداره ٠٠٠ ٢٠٠ ٣٣ دولار، وترد التفاصيل في الفقرات من ٢٣ الى ٥٦ من تقرير الأمين العام. بيد أن اللجنة الاستشارية تلاحظ أن عددا من البنود التي طلبت لها موارد قد أدرجت في التقرير على أساس مؤقت. وعلى هذا النحو، تفهم اللجنة الاستشارية أنه لن ينشأ احتياج، إن وجد، لرصد اعتماد لبنود من قبيل مستشار الدفاع وسفر المتهمين والشهود حتى انقضاء فترة طويلة من النصف الثاني من فترة السنتين.

٨ - وفي ظل هذه الظروف، والى حين أن تتخذ الجمعية العامة قرارا نهائيا بشأن طريقة تمويل المحكمة، توصي اللجنة الاستشارية بالاذن للأمين العام بالدخول في التزامات لا تتجاوز مبلغ ٥,٦ مليون دولار للستة أشهر الأولى من عام ١٩٩٤ على النحو التالي:

	بآلاف دولارات الولايات المتحدة
الدوائر	١ ٣١٤,٦
مكتب المدعي العام	١ ٧٨٠,٠
قلم المحكمة	١ ١٧٤,٢
دعم البرنامج	١ ٣٢٥,٢
المجموع	٥ ٥٩٤,٠

٩ - وينبغي منح هذا الاذن دون مساس بما قد تقدمه اللجنة الاستشارية من توصيات الى الجمعية العامة، وبما تتخذه الجمعية العامة من قرارات بهذا الشأن فيما يتعلق بالمسائل الادارية، بما في ذلك مكان المحكمة، ورتب الموظفين وأعدادهم، وشروط الخدمة للقضاة والموظفين.

- - - - -